



قرار

اللجنة العليا للانتخابات

رقم (٦) لسنة ٢٠١٧ م

بفتح باب الترشح وبإجراءات الترشح في دائرة

مركز أبو كبير بمحافظة الشرقية ، تلا و الشهداء بمحافظة المنوفية

اللجنة العليا للانتخابات

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقرار بقانون رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٤ ؛
- وعلى قانون مجلس النواب الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقرار بقانون رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٥ ؛
- وعلى قرار تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ؛
- وعلى قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٤) لسنة ٢٠١٧ م بدعة الناخبين للانتخاب التكميلي بدائرة مركز أبو كبير ، تلا و الشهداء ؛
- وعلى موافقة اللجنة العليا للانتخابات.

قررت

((المادة الأولى))

يُفتح باب تقديم طلبات الترشح لعضوية مجلس النواب بكل من الدائرة السابعة و مقرها مركز أبو كبير بمحافظة الشرقية و الدائرة الرابعة و مقرها مركز تلا و الشهداء لمدة (٧ أيام) اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٧/٣/٧ م وحتى يوم الاثنين الموافق ٢٠١٧/٣/١٣ م ، و يبدأ تقديم الطلبات يومياً من الساعة التاسعة صباحاً وينتهي الساعة الخامسة مساءً.



((المادة الثانية))

تجرى إجراءات الترشح في مواعيدها وفقاً لما يرد بهذا القرار، وقرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٥) لسنة ٢٠١٧ م بشأن الجدول الزمني لعملية الانتخاب الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢ ، ويراعي الالتزام بتاريخ بدء وانتهاء الدعاية الانتخابية ، ويحظى في غير المواعيد المحددة إجراء الدعاية الانتخابية بأية وسيلة .

((المادة الثالثة))

يراعي توافر شروط الترشح وإتباع الإجراءات التالية للترشح لعضوية مجلس النواب.

شروط الترشح

وفقاً للمادة الثامنة من قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤

يشترط فيمن يترشح لعضوية مجلس النواب :

- ١ - أن يكون مصرياً متمتعاً بالجنسية المصرية وبحقوقه المدنية والسياسية .
- ٢ - أن يكون مدرجاً بقاعدة بيانات الناخبين بأى من محافظات الجمهورية، وألا يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب حذف أو رفع قيده طبقاً للقانون المنظم لذلك .
- ٣ - ألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية .
- ٤ - أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي على الأقل .
- ٥ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية، أو أُعفى من أدانها قانوناً.
- ٦ - ألا تكون قد أُسقطت عضويته بقرار من مجلس النواب .

إجراءات الترشح

أولاً: طلبات الترشح :-

- تقديم طلبات الترشح :

يقدم طلب الترشح لعضوية مجلس النواب من طالب الترشح كتابة على النموذج المعد لذلك إلى لجنة إنتخابات المحافظة خلال المدة التي حدتها اللجنة العليا للانتخابات .
ويسرى ذلك على المترشحين المقيمين خارج جمهورية مصر العربية .



ويجوز أن يقدم طلب الترشح بواسطة وكيل عن المترشح وتنسب الوكالة بمحرر رسمي مصدق عليه من جهة التوثيق المختصة (توكيل خاص) ، ويرفق هذا المحرر الرسمي بالطلب عند تقديمها ، وتنسب شخصية الوكيل بما يكون لديه من أوراق رسمية (بطاقة الرقم القومي أو أي مستند رسمي ممهور ببصمة خاتم شعار الجمهورية ويحمل الرقم القومي) .

يسدد المترشح إلى خزينة المحكمة الابتدائية قيمة تأمين الترشح المشار إليه في المادة العاشرة من قانون مجلس النواب رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ وهو :-

- مبلغ ٣٠٠٠ جنيه قيمة التأمين للمترشح بالنظام الفردي .

وتظل خزينة المحكمة مفتوحة لتلقى تأمينات الترشح حتى نهاية الساعات المحددة لتقديم طلبات الترشح .

- **المستندات المطلوبة مع طلب الترشح :-**

- ١- بيان يتضمن السيرة الذاتية للمترشح وبصفة خاصة خبراته العلمية والعملية على النموذج المعد لذلك .

(سوف يتم عرض نموذج السيرة الذاتية للمترشحين على موقع اللجنة الإلكتروني " www.elections.eg ")

- ٢- صحيفة الحالة الجنائية لطالب الترشح .

شهادة موقعة من رئيس الحزب وممهورة بخاتم الحزب إذا كان المترشح منتميا إلى حزب،
واسم هذا الحزب، أو إقرار يفيد الترشح مستقلاً .

- ٤- إقرار ذمة مالية له ولزوجه وأولاده القصر .

الشهادة الدراسية الحاصل عليها على لا تقل عن شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وفي
الحالة الأخيرة يقدم المترشح شهادة من مديرية التربية والتعليم المختصة بإتمامه مرحلة
التعليم الأساسي آنذاك .

- ٦- شهادة تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية، أو ما يفيد الإعفاء من أدائها طبقاً للقانون .

(ولا يعتبر التهرب من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية لأى سبب من الأسباب بمثابة الإعفاء قاتلنا من أدائها).

- ٧- إيصال إيذاع مبلغ التأمين خزانة المحكمة الابتدائية المختصة .

شهادة ميلاد المترشح وصورة بطاقة الرقم القومي .



- ٩- شهادة رسمية من المحكمة الابتدائية بالمحافظة التي يقع في نطاقها محل الإقامة تفيد أن طالب الترشح مقيم بقاعدة بيانات الناخبين وأنه لم يطرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقاً للقانون الخاص بذلك.
- ١٠- شهادة رسمية تفيد قبول الإستقالة إذا كان طالب الترشح من القوات المسلحة أو الشرطة أو المخابرات العامة أو الرقابة الإدارية أو أعضاء الجهات أو الهيئات القضائية أو الوزراء أو نوابهم أو المحافظين أو نوابهم أو رؤسائهم أو أعضاء الهيئات المستقلة أو الأجهزة الرقابية .
- ١١- أن يقدم طالب الترشح ما يفيد فتح حساب مستقل للدعاية الانتخابية بالعملة المحلية في أحد بنكين، الأهلي، مصر، أو بأحد مكاتب البريد لإيداع ما يتلقاه من التبرعات النقدية وما يخصصه من أمواله، وليقيد فيه القيمة النقدية للتبرعات العينية، وذلك وفقاً للشروط والإجراءات المبينة بقرار اللجنة العليا للانتخابات في هذا الشأن .
- ١٢- يقدم طالب الترشح في النظام الفردي، ضمن أوراق الترشح، طلباً إلى لجنة انتخابات المحافظة يحدد فيه الرمز الانتخابي الذي يطلب تخصيصه له إن كان مستقلاً ، أو إلى اللجنة العليا للانتخابات في حالة انتمامه لحزب ، ويرجع في تفصيل قواعد تخصيص الرموز الانتخابية إلى قرار اللجنة العليا للانتخابات في هذا الشأن .
- ١٣- على طالب الترشح لمجلس النواب تقديم تقرير طبي لبيان خلوه من الأمراض الذهنية والنفسية بالقدر الذي يكفي لأداء واجبات العضوية، وأنه ليس من مت تعاطي المخدرات والمسكرات.

هذا وتعتبر جميع الأوراق والمستندات التي تقدم أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات .

- الإجراءات التي تولتها لجنة انتخابات المحافظة بالنسبة لطلبات الترشح :**
- يقدم طلب الترشح على النموذج المعد لذلك للسيد القاضي رئيس لجنة انتخابات المحافظة، المشكلة بقرار من اللجنة العليا للانتخابات .
 - يثبت السيد القاضي رئيس لجنة انتخابات المحافظة على كل طلب تاريخ وساعة تقديمها ويحيله إلى الموظف المختص الذي يحرر عنه إيصالاً على النموذج المعد لذلك موضحاً به البيانات وعدد المستندات بعد مراجعتها ويسلمه إلى مقدم الطلب بعد اعتماده .



- تقييد طلبات الترشح بالسجل المعهود لذلك ويبدون فيه أسماء طالبي الترشح مرتبين بأسبقية ورود طلباتهم، ويعرض يومياً على السيد القاضي رئيس لجنة إنتخابات المحافظة لمراجعتهما على دفتر الإيصالات ... ثم يوقع بعد آخر طلب تم قيده مع إثبات عدد الطلبات التي قدمت في هذا اليوم بالأرقام والحرروف .
- يخصص لكل طالب ترشح ملف يوضع فيه الطلب والمستندات المقدمة منه ويكتب على وجه الملف اسم طالب الترشح - تاريخ تقديم الطلب - عدد المستندات المودعة بالملف .
- وترسل لجنة المحافظة الطلبات والمستندات التي تلقتها أولاً بأول إلى لجنة فحص طلبات الترشح .

ثانياً: فحص طلبات الترشح وإعداد كشوف المترشحين وعرضها والطعون المتعلقة بها :

- فحص طلبات الترشح :

تتولى فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشح والتتأكد من شروط الترشح- من واقع المستندات التي يقدمها - وإعداد كشوف المترشحين، لجنة أو أكثر هي لجنة فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشح، ويصدر بتشكيلها قرار من اللجنة العليا لانتخابات .
تقوم اللجنة بفحص المستندات وتدقيقها وتبت في انتفاء طالبي الترشح في النظام الفردي لأحزاب أو كونهم مستقلين.

- إعداد كشوف المترشحين :

تعد لجنة فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشح بعد انتهاء فترة الترشح وفي خلال المدة المحددة لها في الجدول الزمني كشفاً مستقلاً بأسماء المترشحين الذين قبلت أوراقهم متضمناً الانتماء الحزبي – إن كان – أو كونه مستقلاً.

وذلك على النموذج المعهود لذلك ، موقعاً عليه من رئيس اللجنة وأعضائها وبالترتيب حسب أسبقية التقدم للترشح .

ويتم تخصيص الرموز وفقاً للقواعد المبينة بقرار اللجنة العليا في هذا الشأن .

- عرض كشوف الناخبين :

يعرض في مقر لجنة المحافظة بطريقة ظاهرة بعد انتهاء فترة فحص طلبات وتحديد المقبولين، كشف بمعرفة لجنة فحص طلبات الترشح والبت في صفة المترشح، لمن قبلت أوراق



ترشحهم، ويستمر عرض الكشفيين للأيام الثلاثة التالية، كما يعرض أمام مقر المحكمة الإبتدائية ، وترسل لجنة المحافظة نسخة إلى اللجنة العليا للانتخابات، لتنشر خلال الميعاد ذاته أسماء المرشحين في صحيفتين يوميتين واسعتي الإنتشار .

الطعن:

لكل من تقدم للترشح ولم يرد اسمه بأي من كشفي المرشحين المقبولين أن يطعن على قرار لجنة فحص طلبات الترشح والبت في الصفة بعدم إدراج اسمه، كما يكون لكل مرشح الطعن على قرار اللجنة بإدراج اسم أي من المرشحين أو إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين في الكشف المدرج فيه اسمه.

تقديم تلك الطعون إلى محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثة أيام تبدأ من تاريخ عرض كشف المرشحين.

وتفصل محكمة القضاء الإداري في الطعون خلال مدة أقصاها خمسة أيام، ولا يجوز وقف تنفيذ حكمها ولو تم الإشكال في تنفيذه أمام أية جهة إلا إذا قررت دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا وقف التنفيذ.

وبعد الفصل في الطعون – إن وجدت – تنشر لجنة إنتخابات المحافظة كشفاً نهائياً بأسماء المرشحين على النموذج المعد لذلك أمام مقر المحكمة الإبتدائية.

ثالثاً : التنازل عن الترشح :

• وفقاً للمادة العشرين من قانون مجلس النواب رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ ...
لكل مرشح أن يتنازل عن الترشح بإعلان على يد محضر أو بأي وسيلة رسمية أخرى ترى اللجنة العليا للانتخابات الأخذ بها، إلى لجنة إنتخابات المحافظة قبل يوم الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل ويثبت التنازل أمام اسمه في كشف المرشحين ، وذلك وفقاً للجدول الزمني لعملية الإنتخاب .

رابعاً : الإخطار بأسماء المرشحين والمتنازلين عن الترشح :

• تقوم لجنة إنتخابات المحافظة في آخر كل يوم من أيام الترشح بإخطار اللجنة العليا للانتخابات بكشف يتضمن أسماء طالبي الترشح على مقاعد النظام الفردي على النموذج المعد لذلك .



- وفي حالة عدم تقديم أحد للترشح في أي يوم من أيام فترة قبول طلبات الترشح تخطر اللجنة العليا للانتخابات أيضا بما يفيد ذلك .
- كما تقوم لجنة إنتخابات المحافظة بإخطار اللجنة العليا للانتخابات عقب إنتهاء فترة فحص طلبات الترشح وتحديد المقبولين بكشف بأسماء المترشحين لمقاعد النظام الفردي والانتماء الحزبي لكل منهم أو كونه مستقلاً .
- وتقوم لجنة إنتخابات المحافظة بإخطار اللجنة العليا للانتخابات عقب انتهاء فترة الفصل في الطعون أمام محكمة القضاء الإداري بكشف بأسماء المترشحين النهائية على مقاعد النظام الفردي .

((المادة الرابعة))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ، كما ينشر ملخص واف له في جريدين يوميين واسعى الانتشار ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

صدر في : ٢٠١٧ / ٢ / ٢
احمد

رئيس
اللجنة العليا للانتخابات
رئيس محكمة استئناف القاهرة
القاضي / سرى محمد بدوى الجمل
((سرى محمد بدوى الجمل))
عضو مجلس القضاء الأعلى